عميد كلية الحقوق "محمد صالح" في لقاء خاص مع "الأمناء"

تعرضت الكلية للسرقة والنهب والتدمير أثناء وبعد الحرب وهذا ما جعل وضعها صعبا

هكذا تجاوزت الكلية آثار حرب المليشيات واستعادت نشاطها الأكاديمي في وقت مبكر

لقاء / أحمد حسن العقربي

لاشك أن الفرق بين قوة القانون وقانون القوة هو الفرق بين الديمقراطية والدكتاتورية، أو بين العدل والظلم ، أو بين مجتمع الإنسان ومجتمع الغابة.. ولكن القانون كقيمة أخلاقية لابد أن يجد من القوة المساندة وإلا أصبح فكرة مجردة لا وجود لها في صراعات عالمنا المعاصر.

ومن أجل استعادة سيادة القانون لابد أن تعمل على كل المستويات والبذل دون حدود.. لأن القوة هي اللغة الوحيدة التي يمكن لكل البشر أن يفهمها دون لبس أو سوء فهم أو سوء نية.

وقد يتفق الجميع على أن الحياة حق ، وأنه لا يصح إلا الصحيح ، ومع ذلك تظل اللغة العالمية المسموعة والوحيدة متمثلة في القوة المادية.. بينما صوت الحق المجرد يخفت تدريجياً إلى درجة التلاشي .

المشاركة في صياغة القوانين

وتأسيساً على ذلك توجهنا إلى كلية الحقوق - المؤسسة الأكاديمية المعنية بالقوانين - للتعرف عن قرب عن نشاط الكلية والصعوبات التي واجهتها بعد الحرب ، وأثناء استئناف نشاطها الأكاديمي وكذلك رأيها في تطبيق القوانين وملاحظاتها حول الثغرات في النصوص القانونية وكذلك حال استقلالية القضاء وتوقف عمل المحاكم .

تحديات ما بعد الحرب

جملة تلك الأسئلة طرحتها صحيفة "الأمناء"على الدكتور / محمد صالح محسن -عميد كلية الحقوق- الذي رحّب بنا وكانت البداية الاستهلالية معه عن معاناة الكلية أثناء الحرب وبعد الحرب ، فأجاب قائلاً :" كلية الحقوق مثلها مثل أي مرفق حكومي واجهتها مشاكل كثيرة بعد الحرب ، إذ تعرضت الكلية لفقدان ونهب بعض ممتلكاتها ، والبعض منها دُمر ، وبعض وثائق الطلاب تبعثرت وتناثرت في ظل انتشار الفوضى وغياب الأمن مباشرة أثناء وبعد الحرب وتحرير عدن ، فضلا عن عدم توفر الإمكانيات ... كل هذا جعل الكلية في وضع صعب"، ولذلك يقول عميد الكلية :" لقد اضطررنا أمام هذا الوضع منذ تحمّلت أنا عمادة الكلية في فبراير 2016م، عملنا على وضع مشروع خطة عمل طارئة صادق عليها مجلس الكلية ، ومن ضمن بنود هذه الخطة التي نُفذت بالكامل هي ضبط العملية التعليمية وضبط سير العملية الامتحانية من خلال التنسيق مع إدارة أمن عدن وقيادة المقاومة في مدينة الشعب ، واستطعنا بذلك الحدّ من الفوضى وتوفير الأمن الجامعي ، إذ وصل الأمر إلى أن هناك طلاب كانوا يدخلون القاعات مسلحين ، وعالجنا هذا الأمر بحزم وعملنا على تنظيم الامتحانات ومنع الطلاب من ظاهرة الغش أو إحداث الفوضى أثناء سير المحاضرات ، كما استطعنا أن نصنع ضوابط السير العملية الامتحانية منها تطبيق نظام أرقام الجلوس الذي ساعد كثيراً في الحد من عملية الغش ، وأكثرنا من عدد القاعات الامتحانية للحد من كثافة الطلاب في القاعات ، كما ألزمنا الطلاب بإخراج البطاريات من أجهزة الجوال وفي حالة ضبط أي تليفون يعامل كحالة غش"، وأضاف بالقول :" لقد ألزمنا الأساتذة الالتزام بمواعيد الحضور والانصراف في محاضراتهم لتأمين سير الدراسة ، كما عملنا تطورا في العمل الأكاديمي من خلال انتقال أسلوب التدريس في الكلية من الجانب النظري الرتيب إلى الجانب التطبيقي ، حيث نفذنا محاكمات صورية في الكلية فأصبح الطالب هو الجاني وهو وكيل النيابة وهو المدعي والمدعى عليه وكذلك لا جريمة إلا باستدلال

أما آن الأوان لتباشر المحاكم والنيابات العامة عملها؟!

هو المتهم وهو المجني عليه وهو الشاهد وهو المحامي".

وأعاد الدكتور / محمد صالح محسن إلى الأذهان قائلا :" لقد نسّقنا مع نيابة استئناف عدن لتنفيذ محاضرات تطبيقية متعلقة بمجمّع الاستدلالات القانونية وتعريف الطلاب بملف التحقيق الذي يُعمل أثناء إجراء التحقيقات إضافة إلى ذلك تم التنسيق مع إدارة أمن عدن لتمكين الطلاب في الفصل القادم الذي سيحدد في 5 مارس من العام الحالي من زيارة المختبر الجنائي للاستفادة من تلك الأجهزة والأدوات التي تتعلق بالبحث الجنائي".

أساليب تدريس قديمة

وحول أساليب التدريس التقليدية الرتيبة بالاعتماد في التدريس على أسلوب التلقين.. أوضح عميد الكلية قائلا :" نحن بحاجة إلى نقلة نوعية في هذا الجانب بحيث يقوم المدرس بدور المشرف والموجه وتشجيع روح المبادرة عند الطالب واكتشاف القدرات الإبداعية عند الطالب ومساعدته في التوضيح والاستفسار واحترام رأيه العلمي وتشجيعه في تطويره والمزيد من البحث والارتقاء بالبحث العلمي بدلاً من أسلوب التلقين الذي يقتل روح المبادرة العلمية والكشف عن طاقات وذكاء الطالب".

الكلية والقوانين المعرقلة للتطور

وفي معرض رده على سؤال يتعلق برأي الكلية في القوانين الحالية الوطنية وإذا ما هناك نصوص أو ثغرات جامدة أو تتنافى مع حقوق الإنسان والمواثيق الدولية أوضح بالقول :" إن المشكلة التي نعاني منها من سابق في الكلية أن القوانين التي تضعها وتناقشها وتصدرها الحكومة وتناقش في مجلس النواب للأسف لم تعرف على الأكاديميين المختصين في هذا الجانب لهذا نجد أن هناك ثغرات كثيرة في الكثير من القوانين التي بحاجة إلى تعديل تناغم مع المستجدات وأوضاع ما بعد الحرب وآثارها إلى جانب التحديات الماثلة اليوم أمام قيادتنا السياسية أو الحكومية"، وحول الدراسات العليا في الكلية أفاد عميد الكلية :" إن مساق الماجستير في الكلية بدأ عام 97م فبدأت الكلية عام 2004م ولقد أهّلنا في هذا الخصوص المحاميين المتخصصين وندرس الطلاب على إجراء المحاكمات الصورية".

الكلمة الأخيرة

أما الكلمة الأخيرة لعميد الكلية فقد تمنى من كل قلبه أن يحفظ الله عدن من كل المخاطر وأن يعم الأمن والاستقرار في ربوعها وأن تتوفر الأعمال لشبابها العاطل عن العمل.